جهود حثيثة للحفاظ على ثروتنا السمكية

د / منال جميع وهيب

من باب كلمة حق وانصاف لا بد ان نشير في موضوعنا هذا الى أن هناك رجالاً يعملون في صمت ليلاً ونهاراً في البر والبحر بدون ضجة اعلامية ومن هؤلاء الدكتور على محمد مجور وزير الثروة السمكية الذي منذ تحمله مسئولية الوزارة استطاع ان يعيد لها اهميتها واعتبارها حيث عمل على تطبيق وثيقة تنظيم الاتجاهات الرئيسية للاصطياد في المنطقة الاقليمية والاقتصادية التي سيتم اصدارهامن قبل الوزارة في القريب العاجل التي بتنفيذها ستكون الضمان الرئيسي لعملية الاستقرار في تنظيم الاصطياد للثروة السمكية مما سيحد من عملية الاصطياد العشوائي..

لقد اثنى الكثير من الناس وخاصة الصيادين وغيرهم على المجهودات العظيمة التي يبذلها هذا الوزير النشيط عن الاجراءات التي اتخذها عندما عمل على توقيف تجديد التراخيص للاصطياد التجاري الصناعي في المنطقة الاقليمية وتفويض المحافظات الساحلية بعملية الرقابة والتفتيش باتجاه النقل التدريجي لادارة الموارد السمكية لتصبح ادارة لا مركزية. موضحاً ومنوهاً أن كافة الانشطة لا مركزية ابتداء بالرقابة وانتهاء بمراقبة الجودة وخص بذلك فرع الاتحاد التعاوني في حضرموت وحث أعضاءه من أنه قد جاء للدور الكبير الذي تمثله محافظة حضرموت في هذا المجال.

لقد تم اتخاذ اجراءات رادعة أوقفت عملية الاصطياد العشوائي كما تم اصدار عدة اجراءات وتوجهات جديدة ومشاريع لتعديلات في قانون الاصطياد وخطوات جادة في تنظيم عمل الوزارة وخاصة في الجانب الرقابي وغيرها. من باب كلمة انصاف في حق هذا الوزير لابد من الاشادة عن الاجراءات التي اتخذها اثناء وضع خطط مشاريع الوزارة وماسوف تقوم به من اجل تحسين نظام عملها كقيام الوزارة بعمل الترتيبات الاولية لضمان انجاز هذه المشاريع وفق الامكانيات المتاحة لديها.. ولعل من ابرز هذه الاولويات تحقيق سياسة واضحة في عملية استغلال الثروة السمكية التي لا احد منا ينكر أنها عانت في الماضي الكثير من مشاكل الاصطياد العشوائي وتدمير البيئة ومن عملية الافراط في تراخيص الاصطياد التجاري الصناعي غير المدروس الذي كان له تأثير واضح وضوح الشمس في الاضرار بالبيئة البحرية والاصطياد الجائر الذي ولا شك اثر على المخزون السمكي.

مما جعل الوزارة تقوم باتخاذ اجراءات تنظيمية للحد من العبث الذي كان يجري في الفترة الماضية.

لقد كان التوسع في مجال الاصطياد التجاري والصناعي غير ملائم الى حد كبير مع القوانين واللوائح التشريعية النافذة بالاضافة الى النظم واللوائح المتبعة بشأن الرقابة والتفتيش التي كانت حينذاك شركات الاصطياد تقوم بمخالفات واضحة اثناء عملية الاصطياد لإدراكها ان هناك ضعفاً وتسيباً كبيراً في المنظومة التشريعية وفي الرقابة والتفتيش كما ان التوسع في هذا الاصطياد لم يكن يتلاءم مع تطور البحوث السمكية كون هذه الثروة عبارة عن مخزون محدود يجب ان يكون معروفاً لدى جهات الاختصاص من خلال بحوث ودراسات واضحة لأن هناك ضعفاً لدى الجهات المعنية في هذا الجانب مما جعل الوزارة تتنبه لهذا وتعمل على تعزيز هذه المرتكزات في عملها من خلال دراسات للواقع الحالي لمركز علوم البحار وامكانية تحويله الى هيئة بحثية ويكون لها تمويل دائم حتى تكون قرارات الوزارة مبنية على اسس واضحة ترتكز على مخرجات بحثية تستطيع قيادة الوزارة على ضوءها اتخاذ قرارات تحديد اماكن الاصطياد وعدد قوارب الصيد في مياه بلادنا الاقليمية والاقتصادية اضافة الى تحديد سقف الانتاج بما يتلاءم مع حجم المخزون لكل صنف من الاسماك والاحياء البحرية وتحديد مواسم الاغلاق والفتح للاصطياد واتخاذ قرار حظر الصيد في مناطق محددة وكذا تحديد وسائل الاصطياد لذا لا بد ان نشير الى المجهودات التي بذلت بوضع استراتيجية لقطاع الاسماك حددت الاتجاهات والامكانيات اللازمة لاستغلال الثروة السمكية وتنميتها على اسس عملية حديثة تتناول كافة الجوانب المتعلقة بالقطاع السمكي باعتباره احد اهم الروافد للاقتصاد الوطني والاهتمام بجوانب توفير البيانات الخاصة بانتاج وتسويق الاسماك وتحديد مناطق الانتاج بطرق علمية سليمة ودعم الصيد التقليدي وتغيير مستوياته لتحديد زيادة مضطردة في حجم الانتاج السمكي وتحقيق مردود جيد من النقد الاجنبي وتأمين احتياجات السوق المحلية وتنمية الصادرات والاهتمام بالانتاج المعلب ذي المواصفات القياسية التي يمكن حفظها لفترة طويلة لسد حاجة المواطنين في مواسم اخرى او المناطق البعيدة ومن اجل الحفاظ على المخزون السمكي وحماية البيئة البحرية من العبث والاصطياد العشوائي المفرط.

هناك خطط مستقبلية اعدتها الوزارة تعطي اهمية وأولوية كبيرة لدعم الاصطياد التجاري من خلال انشاء المزيد من المنشآت السمكية على امتداد الشريط الساحلي لليمن مثل مخازن التبريد ومراكز الاستلام والتسليم ومصانع القلب وغير ذلك من مشاريع البيئة التنموية لدعم وتطوير اداء الصيادين التقليديين مع عدم اغفال مساءلة الاستثمار الأمثل للثروة البحرية واستغلالها بطرق واساليب تجنبها أي مخاطر محتملة جراء الممارسات الضارة بالثروة السمكية وبالبيئة البحرية عموماً بما يضمن المحافظة على الثروة وتنميتها عن طريق الحيلولة دون تدميرها أو نهبها أو تجاوز مواسم الاصطياد وعن طريق تنفيذ اللوائح والقوانين النافذة وتعزيز دور الرقابة والتفتيش البحري كما عملت الوزارة مؤخراً على اعادة هيكلتها بما يتواءم ومتطلبات هذه المهام الحديثة كما عملت وفي سياق توجه الحكومة بايقاف النشاط الاستثماري مؤقتاً حتى يتم اعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لهذه العملية وإلغاء العمل بالقوانين السابقة التي صدرت تباعاً منذ العام ١٩٩٦م من اجل ايجاد آلية جديدة لهذا النوع من الاستثمار بما يضمن تفعيل الاجراءات الرقابية والتفتيشية وتدعيمها بوسائل وامكانيات اكثر تطورا وكفاءة. وللتأكيد على ماذكر آنفاً فإن الوزارة برئاسة وزيرها النشيط الكفؤ تعكف حالياً علي اعادة صياغة القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الاستثمارالتجاري في المياه الاقليمية التي من خلالها وقف اي نشاط حتى يتم الوصول الى طرائق مناسبة تحقق الاستثمار الأمثل للثروة السمكية مع توفير كل مقومات الحفاظ عليها .. ومما يدعو للارتياح ان القيادة السياسية والحكومة توليان هذا الامر اهمية خاصة وتمنحه الصدارة في قائمة اولوياتها ويستدل على ذلك باقرار مجلس الوزراء في الآونة الأخيرة وثيقة الاتجاهات الرئيسية لتنظيم عمليات الاصطياد في المياه الاقليمية في بلادنا والتي تتضمن الاجراءات والضوابط الفنية والمادية تجاه مختلف الجوانب المرتبطة بعمليات الاصطياد بما في ذلك الشروط والمعايير ذات الاولوية ومنح تراخيص الاصطياد لقوارب الصيد وفق المسافات المائية المحددة للصيد التقليدي وشركات الاصطياد بما فيها حماية الثروة السمكية والصيادين التقليديين كما تهدف هذه الوثيقة الى تعزيز القطاع السمكي في خلق القيمة المضافة سواء من حيث مدخلات الانتاج او مخرجاته بما يوسع فرص العمل ويخفف الفقر بالاضافة الى توسيع وتطوير المنشآت السمكية على مستوى خدمات الانتاج السمكي ومدخلات التسويق الداخلي والتصدير الي جانب تعزيز الضوابط والمعايير الخاصة بتنظيم الاصطياد الساحلي والصناعي لما فيه الوصول الى نواة واقعية لتأسيس اسطول صيد جديد وطني مع العمل في نفس الوقت على تشجيع رأس المال الوطني والاجنبي للإستثمار في مجال الانتاج والتسويق السمكي وفق أسس عملية اقتصادية تكفل التوازن المطلوب في انتاج وتسويق الاسماك على المستويين المحلي والخارجي ولقد اوضح الاخ د. على محمد مجور في احدى تصريحاته الدقيقة الواضحة بأن اهم ما يميز هذه الاستراتيجية عن تجارب تنظيم الاصطياد السابقة يتمثل في حصر الاصطياد داخل اربعة أميال بحرية من ادنى حد للجزر على قوارب الصيد التقليدي وفي استحداث نشاط الصيد الساحلي خارج هذه المنطقة الذي سيكون بمكوناته وتجهيزاته ملبياً لمتطلبات خلق القيمة المضافة من عملية الاصطياد.

وما يلفت الانتباه في قول الاخ وزير الثروة السمكية تأكيده بأن الوثيقة في مضمونها وابعادها انطلقت من استغلال الثروة السمكية التي تزخر بها المياه الاقليمية لليمن بصورة رشيدة قائمة على منظومة متكاملة يرتبط الانتاج فيها بالخدمات حيث يشير الاخ الوزير الى ان الرؤية التي بنت عليها الوزارة توجهاتها لاصلاح اوضاع القطاع السمكي قامت على اعتبار تنظيم عملية الاصطياد الاساسي المحدد لمفاصل اصلاح هذا القطاع الاقتصادي الحيوي ولإتجاهات الإستفادة من ثرواتنا البحرية مؤكداً على تلازم تنمية وتطوير عملية استغلال هذه الثروة باعادة النظر بالمنظومة التشريعية والادارية من خلال رؤية شاملة مبنية على مرجعية واضحة من السياسات الهادفة الى تحقيق مخرجات ومنافع اقتصادية من العمليات الانتاجية للأصطياد السمكي والانشطة المصاحبة له عبر آليات تنظيمية.. منها باختصار:

١- حماية الثروة السمكية وتطوير وتقنين طرق استثمارها واستزراعها وكذا توفير مكونات حفظها وتسويقها محلياً وتصديرها خارجياً

٢- الاهتمام بالثروة السمكية كعمل استراتيجي ذات اولوية في كل خطط الوزارة وبرامجها والكثير من المشاريع في المجال السمكي.

٣- توفير عشرات القوارب من اجل الرقابة والتفتيش البحري من اجل حماية الثروة السمكية في المياه الاقليمية التابعة لبلادنا من عدم الاختراقات ومكافحة التهريب غير المشروع ومن عبث او تطاول على ثرواتنا البحرية.

٤- تطوير وتنظيم المختبر المركزي لمراقبة جودة الاسماك في العاصمة الاقتصادية عدن الذي يتكون من عدة مختبرات للكيمياء وللطفيليات ومختبر البرونيولوجي بالاضافة الي وحدة الامتصاص الذري والكوموتجرافيا الذي تم تنفيذه ضمن مشروع احدى الاسماك من ضمن المشاريع الأخرى.

٥- انجاز الوزارة لمكونات مشروع تطوير الاسماك الذي سوف يساعد على تشجيع تصدير منتجات الثروة السمكية اليمنية الى مناطق كثيرة في العالم

٦- ايجاد الكثير من المحاور الاستراتيجية في جانب تطوير الاسماك واستزراعها وتوفير مقومات ومستلزمات نجاحها مما تحقق بذلك اقامة مصانع للثلج واقامة مراكز المرأة الساحلية ومد شبكة الطرقات.. ومشروعات المياه لها..الخ..

٧-الاهتمام بتوزيع العمل الفعلي لاصطياد الشروخ الصخري في محافظات الجمهورية وخاصة في محافظة المهرة وحضرموت الذي يتوقع القائمون على هذا العمل الانتاجي ان يكون الموسم الانتاجي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م وفيراً جداً التي تعمل فيه اكثر من ٥٠٠ وحدة انتاجية عاملة في مجال الشروخ الصخري في القطاعين العام والخاص على طول امتداد سواحل محافظة المهرة نتيجة لما قامت به الوزارة من تحسينات على اداء العمل الانتاجي للشروخ الصخري من خلال استخدام الاساليب الحديثة التي يستخدمها البعض من الصيادين مما جعل ان يكون الانتاج اثناء الموسم وفيراً.

٨- قيام الوزارة من خلال مؤسسة الاصطياد الساحلي باتخاذ الضوابط والتدابير الكفيلة لضبط المخالفين في عملية الاصطياد من اجل الحفاظ على الثروة السمكية وابقاء مصادرها لكونها رافداً اساسياً للاقتصاد الوطني وعاملاً اساسياً لدعم الدولة بالعملات الاجنبية.

٩- تعزيز علاقات التعاون في مجال الاسماك مع بعض الدول العربية والاجنبية.

١٠- اقامة المخازن للتبريد في محافظتي حضرموت والمهرة بالاضافة الى مصنع ثلج ذو طاقة عالية في محافظة حضرموت وكذا عملت على توفير اسطول نقل بحري لنقل الانتاج من المديريات الشرقية لمحافظتي حضرموت والمهرة. هذا ما رأينا ان نوضحه بايجاز عن إنجازات ومشاريع وزارة الثروة السمكية.

* مركز الابحاث السمكية
م -محافظة حضرموت

اقتصاديات عربية

انخفاض عجز الميزانية اللبنانية

■،، بيروت/رويترز..

قالت وزارة المالية اللبنانية أمس الجمعة إن العجز في الميزانية اللبنانية بلغ ٢٧,١ في المئة من الانفاق في الاشهر التسعة الاولى من العام الجاري مقارنة مع ٣٧,٢ في المئة في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وقالت الوزارة في بيان إن الايرادات بلغت ٥,٥٩٤ تريليون ليرة لبنانية (٣,٧١ مليار دولار) في الاشهر التسعة الاولى من ٢٠٠٤م بينما بلغت المصروفات ٧,٦٧٧ تريليون ليرة.

وبلغت الايرادات ٤,٩٠٢ تريليون ليرة والمصروفات ٧,٨١٠ تريليون في الاشهر التسعة الاولى من العام الماضي.

ووضع لبنان هدفا طموحا لخفض العجز إلى ٢٥ في المئة من المصروفات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ في أحدث محاولة لتصحيح المالية العامة وتخفيف عبء خدمة الدين العام الذي يعادل ١٨٥ في المئة تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي ويعد من أكبر معدلات الدين في العالم.

وقالت الوزارة إن خدمة الدين بلغت ٢,٨٥ تريليون ليرة من المصروفات في الاشهر التسعة الاولى من ٢٠٠٤م مقارنة مع ٣,٤٠٢ تريليون ليرة في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وفي وقت سابق من العام الجاري أكمل لبنان أحدث حلقة في سلسلة لاصدار سندات جديدة تحل محل دين قديم بهدف خفض كلفة خدمة الدين التي يتمثل جانب كبير منها في عائد مرتفع على سندات واذون خزانة لبنانية لدى بنوك محلية.

وقالت الوزارة إن المصروفات لاغراض أخرى غير خدمة الدين ارتفعت إلى ٤,٨٣١ تريليون ليرة في الاشهر التسعة الاولى من ٤,٤٠٩ تريليون في الفترة المقابلة من العام الماضي وعزت الزيادة إلى ارتفاع المدفوعات للبلديات وشركة الكهرباء الحكومية التي تحتكر القطاع وتحتاج للسيولة.

١٥٩ مليار درهم حجم المبادلات التجارية للمغرب مع العالم في ٨ شهور

■،، الرباط/

بلغ حجم المبادلات التجارية المغربية مع الخارج خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري ١٥٩,٤مليار درهم مغربي محققا زيادة مقدارها ١٥ مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكرت مصادر اقتصادية مغربية ان صادرات المغرب بلغت ٥٧,٥ مليار درهم بزيادة بلغت ٣,٨ في المائة عن العام الماضي بسبب زيادة عائدات الفوسفات التي بلغ حجمها ٧,٦ مليار درهم٠٠ فيما بلغت الواردات ١٥١,٩ مليار درهم٠ وأوضحت المصادران حجم تحويلات العاملين بالخارج بلغت ٢,٥ مليار درهم خلال نفس الفترة٠

تأسيس مصنع للأنابيب في الامارات

■،، أبوظبي

تعتزم مجموعة الامارات القابضة تأسيس مصنع للأنابيب في ابو ظبي بكلفة استثمارية تبلغ ٢٥٠ مليون درهم، ونقلت وكالة انباء الامارات عن نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة يوسف النويس قوله في تصريح صحفي ان المصنع سينتج انابيب الصلب الملحمة طوليا على طريقة اس ايه واي بالاضافة إلى خط تغليف الأنابيب بطاقة انتاجية أولية تبلغ ٣٠٠ ألف طن سنويا من الانابيب بقياسات تتراوح بين ٢٠ ملم إلى ٦٠ ملم وفقا لمعايير ايه بي اي التي تصل إلى معدل ٨٠ ملم مع التغليف الداخلي والخارجي٠.

وتوقع بدء الانتاج في الربع الأخير من العام المقبل ٠٠مشيرا إلى أن خطوط الانتاج وآلات التشغيل ستصل في منتصف العام المقبل، ولفت إلى امكانية زيادة الانتاج بعد تجاوز مرحلة التشغيل لتلبية الطلب ٠٠موضحا ان المصنع سيلبي الطلب المحلي المتزايد من الانابيب في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط.

طلعت بن ظافر .. المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

يجب دعم الصناعات العربية الصغيرة فنياً ومالياً وتشريعياً وتذليل كافة الصعوبات أمامها

القاهرة: الثورة

أكد المهندس طلعت بن ظافر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة باعتبارها تمثل اكبر تجمع للدول العربية في مجال التنمية الصناعية والتعدين، كما أكد على أن المنظمة تسعى من خلال الفترة القادمة الى توفيرمناخ مناسب لدعم الصناعات الصغيرة فنياً ومالياً وتشريعياً باعتبار أن هذه الصناعات تمثل نقطة البدء لإنشاء صناعة عربية متطورة.

كما أكد ان هذه المنظمة - التي يتولى أمانتها العامة - تساهم في جهود انشاء منطقة التجارة العربية الكبرى.. مشيراً الى أنها تضطلع بدور كبير في إعادة البحوث والدراسات التي تتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية والثروة المعدنية فضلاً عن تشجيع التعاون في المجال الصناعي بين الدول العربية.

وحول مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية أكد "بن ظافر" في حواره مع "وكالة الصحافة العربية " أن الدول العربية عليها تنسيق الجهود فيما بينها لإنشاء كتلة صناعية واقتصادية قادرة على مواجهة تكتلات العولمة وتحقيق الحد المطلوب من التكامل بين الدول العربية في قطاعات التصنيع والتعدين..

فإلى نص الحوار:

● كيف ترى الدور الذي تساهم به منظمتكم في تطوير الثروة المعدنية العربية؟

- المنظمة التي أتشرف بتولي أمانتها تعتبر اكبر تجمع للدول العربية في مجال التنمية الصناعية والتعدين وتعمل في مجالات رئيسية تعتبر محاور عمل المنظمة ، وتتمثل هذه المحاور في التنمية الصناعية للدول العربية ، إضافة للثروة المعدنية والمقاييس والمواصفات، فضلاً عن ذلك فإن المنظمة تعمل على تنظيم الدورات التدريبية الحديثة في مجال التنمية الصناعية والتعدين، وتقوم ايضاً بتقديم المساعدات اللازمة والفنية لمعظم المصانع بالدول العربية حتى تتمكن من مواجهة المشاكل التي تعتريها في المجال الفني والتسويقي او الاداري، اما فيما يختص بالدراسات والبحوث في هذا المجال فتقوم المنظمة باعداد دراسات قطاعية مختلفة سواء للمشروعات الصناعية أو فيما يختص بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية او اعداد دراسات عن تقييم الثروة المعدنية التي تملكها الدول العربية، فضلاً عن الدراسات التشخيصية التي تقوم بها المنظمة في كيفية مكافحة التلوث الذي ينتج عن المصانع وطرق التخلص منه.

طلعت بن ظافر

آليات عديدة

● ما هي الآليات التي تتبعها المنظمة للقيام بهذا الدور وتفعيله؟

- هناك عدة آليات تقوم المنظمة بتنفيذها حتى تتحقق الاهداف التي ترمي اليها، منها توفير كل ما تحتاجه الدول في تقوية التصنيع والمواصفات وتنمية الثروة المعدنية العربية فضلاً عن العمل على ابراز التعاون العربي ليناسب مجال الصناعة والتعدين، وأيضاً لبواكب المستجدات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم بالاضافة الى المساعدة التي تقدمها الدول العربية في تسهيل كافة العوائق التي يمكن أن تواجهها في مجال التصنيع والتعدين فضلاً عن رفع الكفاءات في المجال الانتاجي والاداري في مختلف المؤسسات الصناعية أما فيما يتعلق بكيفية تحقيق أهداف المنظمة فهي تستند في ذلك على عدة وسائل متمثلة في أعداد الدراسات والبحوث التي تتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية والثروة المعدنية ،فضلاً عن تشجيع التعاون بين الدول العربية وتكاملها صناعياً وذلك عن طريق انشاء تجمعات مشتركة في مجال الصناعة والتعدين والعمل ايضاً على الارتقاء بمستوى جودة المنتج وتوحيد المقاييس والمواصفات لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول وايضاً تعاونها في عملية اجراء المسوح الصناعية الشاملة والجيولوجية والمعدنية للتمكن من ادراك فرص التنمية والاستثمار.

وهناك أيضاً وسيلة تتمثل في انشاء بنك المعلومات يتعلق بمجال عمل المنظمة ويحتوي على تفاصيل احصائية وتكنولوجية وبيليوغرافية لتجديدها وبثها باستمرارية، فضلاً عن المساهمة الجادة وللتعاون مع رجال الاعمال والمستثمرين العرب في مجال الصناعة سواء على المستوى المحلي أو القومي وذلك عبر نتائج الدراسات القطاعية التي تنفذها المنظمة وحصولهم عليها ،وايضاً هناك تدريبات تقيمها المنظمة في الدورات الحديثة والتخصصية، وايضاً التعاون مع الهيئات والمؤسسات الاقتصادية تتحقق اهداف واستراتيجيات هذه الجهات.

● ماهو الدعم الذي تقدمه المنظمة لمجال المواصفات والمقاييس العربية؟

لدى المنظمة مركز تابع لها يختص بالمواصفات والمقاييس ويقوم هذا المركز بوضع المواصفات القياسية الموحدة بالتنسيق مع اجهزة التقييس العربية، وقد صدر في العام الماضي دليل خاص بالمواصفات العربية الموحدة باعتباره الاول من نوعه، ويحتوي على ارقام واسماء المواصفات العربية، وايضاً هناك دور بارز تقوم به المنظمة في اعداد انظمة جودة للصناعات المختلفة فقد تم العمل على الارتقاء بمستوى الجودة للصناعات العربية وذلك باصدار المنظمة لـ١٧ دليلاً للجودة في مختلف مجالات القطاع الصناعي وتحسين ادائها حتى تتمكن من منافسة الاسواق الدولية بالاضافة الى الدعم الذي تقدمه المنظمة في سعيها الدائم للمساهمة في دعم الصناعات الصغيرة حيث تم بالفعل إقامة مؤتمرات لدعم هذه المشاريع الصغيرة.

دعامة قوية

كيف تنظر الى الدعم الذي يجب ان تلاقيه هذه الصناعات الصغيرة من الحكومات العربية؟

يتضح جلياً ضرورة الحصول على دعم حكومي لهذه الصناعات من جانب الدولة، والقصد من الدعم هنا هو دعم للإنشاء وليس لحماية هذه الصناعة، وفي رأيي ان هذه الصناعات ولما تمثله من بدايات يجب ان تعتمد على ذاتها صناعياً وألا تعتمد على الحماية الخاصة وان العالم اليوم يشهد انفتاحاً عبر اتفاقية منظمة التجارة العالمية لذلك يجب ان تلاقي هذه الصناعات دعماً فنياً ومالياً وتشريعياً فضلاً عن تذليل كافة العقبات التي قد تواجهها، واعتقد ان هذا الدعم من شأنه أن يدفع الى تكوين صناعات صغيرة ومتوسطة تمثل دعامة صالحة للصناعات الثقيلة في الوطن العربي.

تحديات العصر

● ما هو تقييمكم للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في ظل العولمة وأثره على اقتصاد الدول العربية؟

- العالم اليوم وخاصة عالمنا العربي تواجهه تحديات عصر التكتلات الاقتصادية القوية فيما يعرف بعصر العولمة لذلك بذلت المنظمة جهد عملها من أجل إحداث صناعة عربية متقدمة تواجه بها هذه التحديات وذلك عن طريق اعداد بحوث ودراسات لهذا الشأن ،اضافة الى اقامة مؤتمرات لتناول وبحث هذه الصناعات مع ممثلي الدول وممثلي القطاع الخاص بعدما يتم اعتماد اقامة هذه المشاريع، وعندها تقوم المنظمة بترتيب المواصفات القياسية لهذه المشاريع والاعلان عنها، وايضاً هناك دور بارز تقوم به المنظمة في مواجهة هذه التحديات ينحصر في تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة التي تقرر العمل بها خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي وقد تم تحديد البرامج التنفيذية لها بحيث تتواكب مع مستجدات ومتطلبات الدول العربية ،وشرائع منظمة التجارة، فضلاً عن تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول العالم الخارجي وبالتالي تمثل هذه الخطوة أحد الاتجاهات الفعالة لبناء تكتل اقتصادي عربي يستطيع فرض مكانته في الاوساط الاقتصادية العالمية والعمل بها من التي بدأ تنفيذها يناير العام الماضي وبتخفيض جمركي يقدر بـ١٠٪ لمدة عشرة اعوام.

نجاح اقتصادي

● كيف تنظرون الى مستقبل الصناعة العربية في ظل التحديات القائمة؟

اعتقد أنه يدعو الى التفاؤل والنجاح فقد سعت بعض الدول العربية إلى تحقيق النجاح الاقتصادي لها واللحاق بركب الصناعة العالمية وقد عملت هذه الدول على تأسيس وانشاء قواعد صناعية حديثة على حسب امكانياتها المتاحة حتى تتمكن من ارساء واقع صناعي على خارطة الاقتصاد الدولي، واعتقد ان التفاؤل الذي أشرت اليه يمكن ادراكه في زيادة الطلب على بعض الصناعات العربية التي تميزت بالنمو والازدهار التقدمي مثل صناعة البتروكيماويات.

● ما هو تقييمكم لدرو المنظمة في تحقيق التنمية الصناعية بالدول العربية؟

لم يكن للمنظمة دور فعال في مرحلة ما قبل الثمانينات فقد كانت المنظمة تهتم بالجانب النظري في تحقيق التنمية الصناعية، ولكن اختلف هذا الاسلوب بعد الثمانينات عندما انتهجت اسلوباً تمثل في الدخول الى المجال العلمي وايجاد التعاون العربي المشترك حتى تحقق التكامل الصناعي بين الدول العربية في أولى خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي، ولعل من أنجح الانشطة التي عملت بها المنظمة هي اعتماد سياسة التنسيق بين مختلف الجهات الصناعية العربية لانشاء مشاريع وصناعات عربية مشتركة.

أما بعد مرحلة الثمانينات فقد تطور اسلوب المنظمة اكثر فاكثر وقامت المنظمة بدمج برامج التعدين والطاقة والبيئة والمواصفات والمقاييس وساهمت ايضاً في انشاء منطقة التجارة العربية الحرة والاعلان عن ترويج مشاريع عربية أخرى مشتركة واعداد الدراسات اللازمة لتأهيل الصناعة العربية والنهوض بها، وايضاً أعداد خطط للنهوض بالبيئة بانشاء مركز للمعلومات يختص بالصناعة العربية واعداد المؤتمرات والندوات للقطاعات التابعة لها.

انجازات كثيرة

كيف تحددت الانجازات التي حققتها منظمتكم العربية في مجال التنمية الصناعية والتعدين؟

- حققت المنظمة انجازات كثيرة بفضل القائمين عليها من الدول الاعضاء، وتمثلت هذه الانجازات في توسيع دائرة التمثيل في المجلس التنفيذي الذي أصبح يضم ١٣ دولة ،كما عملت المنظمة على وضع أسس مكنتها من استغلال الموارد الصناعية والعمل على تنفيذ البرامج والمحددات التي أقرتها المنظمة، اضافة الى الاستجابة للمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية وصياغة الهيكل التنظيمي الجديد للمنظمة وسياستها المستقبلية.

كما قامت المنظمة بطرح عدة صادرات لعدد من الهيئات والمؤسسات العربية والدولية للاتصال بها وتنشيط علاقات التعاون فيما بينها والاستفادة بقدر الامكان من امكانات هذه الدول في تنفيذ برامج المنظمة ،كما ساهمت المنظمة في تفعيل سياسات التعاون الاقتصادي والاجتماعي خاصة لما تمثله من ثقل في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وإعدادها لأسس المنشأة التفصيلية للسلع الصناعية فضلاً عن اعدادها للمواصفات القياسية للدول العربية وارساء قواعد المعلومات الصناعية العربية في الشبكة الخاصة بها والذي بدوره يساهم بفعالية في تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية واتساع دائرة تعاملها في المجالس الوزارية العربية التي تختص بها.

وكالة الصحافة العربية